أكد في ندوة نظمتها جامعة الكويت حول الأزمة المالية أن الإفلاسات بالكويت «واردة»

أبوغزالة: النفط يتجه إلى 100 دولار للبرميل نهاية العام الحالي والأزمة الاقتصادية العالمية تمتد لـ 10 سنوات مقبلة

عمر راشد

أكد الخبير الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة مجموعة طلال ابو غزاله ورئيس مجلس إدارة المعهد العربي للانترنت طلال ابوغزالة أن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تبدأ بعد وان عمرها سيمتد إلى 10 سنوات مقبلة، لافتا إلى أن الدول العربية بعيدة عن إعصار الأزمة لعدم ارتباط القطاعات الإنتاجية بها بالاقتصاد الأميركي الذي اقترب من مرحلة الكساد.

وتوقع ابوغزالة وصول سعر النفط إلى 100 دولار قبل نهاية العام الحالي، نافيا ان تكون حالة الكساد التي يعيشها العالم حاليا ذات اثر مباشر على الطلب، معتبرا أن الطلب لا يؤثر على سعر النفط بشكل كبير، موضحا ان تعليق انخفاض اسعار النفط من 150 دولارا إلى 50 في اسبوع واحد امر غير مقبول منطقيا وان هناك قوى أخرى تقف وراء هذا الانخفاض الكبير.

واستند في ذلك إلى ان شركات البترول العالمية السبع Sisters 7 لن تسمح بانخفاض اسعار النفط العالمية إلى الهبوط وذلك لحماية صناعتها من التدهور، إضافة إلى فتح الأسواق الخليجية والعربية امام المنتجات الأميركية والتي تعد سوقا واعدة لها ومن ثم فإن زيادة اسعار النفط تعني زيادة قدرة تلك الدول على الاستهلاك وتحقيق مزيد من الرخاء للدول الأوروبية واميركا.

واضاف ان الإيرادات المتولدة من ضريبة الكربون المفروضة على اسعار النفط والتي تعادل 250٪ تقريبا ستدفع الدول الغربية إلى عدم السماح لأسعار النفط بالهبوط إلى مستويات متدنية.

وقال ان الأزمة لن تؤثر بشكل كبير على الاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لعدم ارتباط الهياكل الإنتاجية لتلك الدول بالاقتصاد الأميركي والأوروبي وهي الأكثر تضررا من الأزمة الراهنة، مبديا تفاؤله بقدرة تلك الدول على عبور الأزمة بامان.

وتوقع رئيس مجموعة ابو غزالة تحقيق مزيد من القدرات الاقتصادية لدول الخليج وانها قادرة على تجاوز الأزمة الراهنة بفضل انظمتها المالية التي اثبتت تميزا في إدارة الأزمة.

واشار إلى ان النمو العالمي انخفض سلبا بمقدار 2٪ وانه يتجه إلى مزيد من الانخفاض في المرحلة المقبلة، متوقعا ان يتحول سونامي الأزمة الراهنة إلى كساد يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو سالبة بمقدار 6٪.

وفيما يتعلق بتاثير الأزمة الراهنة على البورصة الكويتية وعما إذا كانت المعايير الرقابية ستكون ذات تاثير كبير عليها واحتمال رؤية إفلاسات في السوق، اشار ابو غزالة إلى ان احتمال حدوث إفلاسات امر وارد في حالة الأزمة كما هو في حالة الازدهار، وان الإشكالية التي فجرت الأزمة بالكويت هي تلاعب بعض المؤسسات في المشتقات المالية التي كانت مغرية لهم، مستدركا ان المعايير المحاسبية العالمية تحتاج إلى تغيير كبير في ادواتها المستخدمة في تقييم الأصول تحديدا بسبب كبر حجم الأزمة الراهنة التي تتعدى

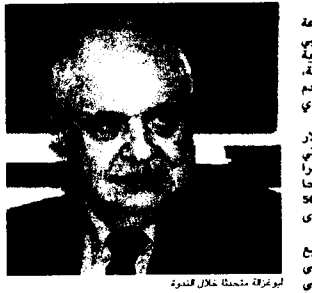

ابوغزالة متحدثا خلال الندوة

العالم يتجه إلى بناء معايير محاسبية جديدة بديلة عن الحالية لفشلها في تقييم الأصول

10 اضعاف الاقتصاد العالمي.

وردا على سؤال حول تداعيات الأزمة على العمالة العربية في دول الخليج والتسريحات القائمة حاليا على

الإفلاسات واردة

قال ابو غزالة في رد على سؤال لـ «الأنباء» إن الإفلاسات واردة في زمن الأزمة مثلما في زمن الازدهار، مشيرا إلى أن الكويت لم تتضرر كثيرا بالمشتقات المالية التي تعد عنصرا اساسيا في انفجار الأزمة المالية العالمية للحدود الحالية.

إسرائيل أكثر الدول تضرراً

قال ابو غزالة إن إسرائيل هي اكثر الدول تضررا بالأزمة المالية العالمية بسبب ارتباط قدراتها التصديرية بالاقتصاد الأميركي خاصة في صناعة قبرجيات التي يحرص اي رئيس مجلس وزراء على زيارة اميركا لتجديد عقود التكنولوجيا.

الكساد الاقتصادي

توقع ابو غزالة دخول الاقتصاد العالمي في نفق الكساد الاقتصادي وذلك بعد ان انخفض النمو الاقتصادي إلى 2٪ بالسالب وهذا يعني مزيدا من التدهور الاقتصادي في الفترة المقبلة.

اقتصاديات الخليج وكذلك الكويت، قال ابو غزالة إن هناك ارتباطا واضحا بين العمالة والنمو الاقتصادي وعلى دول الخليج ان تستفيد من قدرات العاملين بها للمرور من الأزمة، موضحا ان سر إنقاذ العالم من الكساد الكبير كان بسبب نظرية كينز في الفائدة والعمالة والنقود التي اشارت إلى ان الإنفاق احد اهم الركائز التنموية في الاقتصاد خلال المرحلة المقبلة.

ووصف ابو غزالة الصين بالعملاق الاقتصادي القادم ليحل محل المركز الأميركي، مشيرا إلى ان الصين تستثمر ما مقداره تريليون دولار في صندوق سيادي معلن موجه إلى الأسهم والسندات، إضافة إلى حجم الصادرات الصينية الموجه إلى السوق الأميركي والذي يجعل العلاقة بين الطرفين ارتباطية وقائمة على الندية إلى حد كبير.

وقال نحن امام اقتصاد عالمي ينتقل من الحرية المفرطة إلى الحمائية الشديدة، لافتا إلى ان اجتماع مجموعة الـ 20 في 2 ابريل المقبل سيضع أجندة التغيير الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة وذلك من خلال عدد من الاتجاهات:

1 - استقطاع 2٪ من الناتج القومي الإجمالي من الدول الغنية لمساعدة الدول النامية باعتبارها اسواق الاستهلاكي الذي يساعد تلك الدول على تخطي مرحلة الركود التي تمر بها حاليا وإنقاذها من الكساد.

2 - المنادة باستقطاع 0,7٪ من العمليات التحفيزية للاقتصاد وذلك بوضعها في صندوق مواجهة الأخطار المقبلة، مستدركا ان الكويت وضعت حزمة إنقاذ وعليها ان تستقطع 0,7٪ منها لمواجهة الأخطار المستقبلية.

3 - وجوب صياغة معايير محاسبية جديدة يكون للدول المتقدمة دور في صياغتها، مستدركا ان المعايير المحاسبية المتبعة حاليا «متخلفة» خاصة ما يتعلق بتقييم الأصول، مؤكدا أن الحرية الاقتصادية انتقلت إلى التقييد المطلق من قبل العديد من الدول.

وقال إن الأزمة الراهنة ستؤدي إلى إحداث تغيرات جيواقتصادية على المستوى العالمي وستخلق مجموعة جديدة من الاقتصاديات العظمى تكون ما يعرف باسم تكتل BRICK والتي تتمثل في البرازيل وروسيا والهند والصين وكوريا الجنوبية والتي ستكون بديلة عن مجموعة السبع الصناعية لتصبح جزءا من الماضي، منبها إلى أن الحاجة لإصلاح النظام العالمي بكل مؤسساته المالية والاقتصادية والنقدية والتجارية، والتي ستنتج إلى مزيد من التشريعات والإجراءات الرقابية على الاقتصاد وبشكل خاص على المؤسسات المالية بما يؤدي إلى مزيد من الشفافية والمساءلة. ودعا ابوغزالة إلى ترشيد نفقاتها وإنشاء مجالس وطنية مشتركة بين القطاع الخاص والعام والمبادرة فورا باتخاذ إجراءات حمائية افضل مما هو موجود حاليا، مع قيام الدول بالابتعاد عن اتفاقيات الاقتراض إلى اتفاقيات التعاون التقني التي تتيح قدرا من نقل التقنية بدلا من المال وان يكون التوجه إلى استقطاب رؤوس الأموال لغرض الاستثمار في المشاريع الانتاجية.